## تقرير حول كتاب:

## «البناء الديمقراطي: مقاربة تونسية» للسيّد الصادق شعبان

• الكتاب إعادة صياغة مع محاولة تحيين للكتاب الأوّل للمؤلّف «بن علي والطريق إلى التعدّدية»، لكن في أسلوب وصياغة ومنهجية لا ترتقي إلى مستوى الكتاب الأوّل.

وقد تجلّت صعوبة تجاوز الكاتب للخلاصات التي توصّل إليها في مؤلفه ذاك وبالتالي تحقيق الإضافة المرجوّة من كلّ تأليف جديد رغم المسافة الزمنية الفاصلة بين الأثرين والتي أشار إليها الكاتب ولكنّه لم يوفّق في تجسيمها عبر التحليل.

وهذا قد يعطي الإنطباع بأن حركة التغيير لم تتطوّر في صياغة تصوّراتها للواقع، في حين أنّ الواقع يؤكّد قدرة هذه الحركة على الإستمرار، ليس من خلال تمسّكها بمنطلقاتها الأولى فقط، وإنّما أيضا من خلال طرح مداخل مغايرة للإرتقاء بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي إلى مراتب أعلى وآفاق أرحب.

• إستعاد الكتاب أجواء التسعينات وهو أقرب إلى مفردات الصراع السياسي وقتها من الطور الجديد من التغيير الذي دخلته تونس. أي أنه خارج سياق اللحظة السياسية الرّاهنة ونكوص بها إلى خطاب تجاوزته حركة التغيير لتؤسّس خطابا جديدا في الواقع الجديد لتونس رؤاه ومفرداته.

• التشديد على الخصوصية يكاد يقدّم تجربة الإصلاح والتغيير والبناء الديمقراطي في تونس معزولة عن سياقها الكوني والإنساني الذي ينهل منه أيضا، ممّا يجعلها وفق التوصيف الذي ضُبط لها في الكتاب أقرب إلى تجارب الأحزاب القومية والبلشيفية التي يدينها الكاتب. فتجربة تكريس الديمقراطية والتعدّدية في تونس تمّت من خلال مقاربة اعتمدت القيم والمبادئ الكونية وراعت واقع البلاد بمختلف أبعاده، والتركيز المبالغ فيه عند الكاتب على الجزء الثاني من المعادلة حجب الجزء الأوّل، وهذا لا يخدم حركة التغيير في تونس أمام الجدل الدولي الرّاهن حول هذه المسألة.

• **صفحة 63**: المعارضة التي تحدّث عنها الكاتب أقصت نفسها بنفسها من المشاركة السياسية، ولكن عندما يقول الكاتب «لا يمكن أن نشركها.. لا يمكن أن تكون طرفا في شأن داخلي».. فإنّه يؤكّد ما تدّعيه تلك المعارضة من أنه تم إقصاؤها.. وهو ما يتعارض مع ما يجسّمه سيادة الرئيس في النصّ والممارسة من أنّه لا إقصاء ولا تهميش وان تونس لكلّ التونسيين إلاّ من رام منهم، وبإرادته، التغريد خارج السرب.

• هناك بعض المبالغات في تطويع التاريخ للإستدلال على الحاضر، من ذلك قول الكاتب «وقيل ذلك وعلى مدى 16 قرنا على الأقلّ لم يشارك (الشعب) أبدا في اختيار الرئيس..»! هذا طبيعي لأنّ النظام لم يكن رئاسيا طوال تلك الفترة.. وبالتالي الحجّة فيها من المغالطة والاستخفاف

بعقل القارئ وفي هذا إساءة لحركة التغيير التي حرصت على إعادة كتابة تاريخ تونس قراءة شفّافة وعلمية وعقلانية لا توظيفية أو إيديولوجية.

**خلاصة :**

يبقى السؤال الأساسي هو حول الجدوى السياسية L'opportunité politique للكتاب خاصّة في استعادته للغة وأجواء أسدلت تونس عليها الستار وكانت كما يقول سيادة الرئيس «قوسا طارئا أغلقته تونس إلى الأبد».. فهذه الاستعادة السّجالية Polémique قد تتيح لأصحابها فرصة استعادة جدل غاب عن الساحة ولم يعد الواقع المتطوّر لتونس يتيح له أي فرصة للبروز، فلمصلحة من خَلْقُ الظروف أو المناسبة حتى وان كانت صدور هذا الكتاب، ليستعيد ذاك الجدل العقيم حضوره من جديد ؟!؟

**مقترح :**

الكاتب توصّل إلى معطى جديد، وهو معطى يشكّل مادة الكتاب المطلوب صياغته اليوم هو ما سمّاه الكاتب «من ديمقراطية المعتقدات إلى ديمقراطية البرامج» والتي تترجم الإنتقال من نظرة عقائدية مرتكزة على الماضي إلى نظرة متجهة إلى المستقبل.

وقد رأى الكاتب من المفيد للمسار الديمقراطي في تونس وللتثقيف السياسي تحليل هذه المسألة.. بل ودعا علماء السياسة إلى ذلك..

والمقترح أن يتولّى الكاتب نفسه إعطاء ضربة البداية لمثل هذه المنجز وأن يبدأ كتابه من هذا الفصل تحديدا، ففي ذلك تكمن الإضافة المرجوّة لكل فعل سياسي مستقبلي وهي بداية تجعل الكتاب يتنزّل في صميم اللحظة السياسية الرّاهنة ويدعم توجّهها المستقبلي.